ملخص تقرير 2026

ALNAP

العمل الإنساني في عالم منقسم:

ملخص حالة منظومة العمل الإنساني لعام 2026

الضغوط التي تعيد تشكيل المساعدات الإنسانية

يأتي تقرير حالة منظومة العمل الإنساني لعام 2026 في واحدة من أكثر اللحظات تطلباً التي يواجهها العمل الإنساني منذ عقود. ازدادت الصراعات التي تحركها الدول، والصدمات المناخية، والنزوح، والاعتداءات على العاملين في مجال تقديم المعونة، خلال الفترة 2022–2025، في الوقت الذي أدت فيه سياسات الجهات المانحة من الحكومات إلى تخفيضات حادة في التمويل. مما كشف عن اعتماد النظام على عدد قليل من المانحين وعن مدى تعرضه للقرارات السياسية والاقتصادية التي تقع خارج نطاق سيطرته.

وقد شكّل تضافر هذه الضغوط اختبارًا صعبًا لأداء الجهات الإنسانية. ومع ذلك، فقد أظهرت تلك الفترة أيضًا أدلة على اتخاذ إجراءات فعالة، وتطورات في كيفية تقديم المساعدة، وابتكارات عملية. وأفاد متلقو المساعدات بتحقيق مكاسب في الجودة والكرامة، وتحسنت ممارسات الحماية في بعض المناطق، وحظيت المساعدة المتبادلة والاستجابة التي تقودها المجتمعات المحلية باهتمام دولي أكبر.

كان الأداء، مع هذا، يعتمد إلى حد كبير على العوامل الخارجية. وكان التمويل والوصول والظروف السياسية من العوامل الرئيسية المحددة لما إذا كانت المساعدة تصل إلى الناس على نطاق كافٍ وبسرعة كافية، وغالباً ما كانت تفسر الاختلافات الصارخة في النتائج بين الأزمات.

أدت الإصلاحات التي انتُهجت على مدى العقدين الماضيين إلى تقدم محدود، خاصةً عندما كان يتعين على الجهات الفاعلة الدولية التخلي عن السلطة. ولا تزال هناك فجوات مستمرة بين الالتزامات والتنفيذ.

يلخص هذا الملخص الأدلة الرئيسية من تقرير حالة منظومة العمل الإنساني لعام 2026، موضحاً كيف كان أداء منظومة العمل الإنساني خلال الفترة 2022–2025، والجوانب التي حققت فيها تقدماً ملموساً، والمجالات التي استمرت فيها التحديات القائمة منذ فترة طويلة، وما تشير إليه الأدلة بشأن الدور المتغير للعمل الإنساني.

تقرير حالة منظومة العمل الإنساني هو التقييم الرئيسي الذي أجرته شبكة ALNAP لمنظومة العمل الإنساني الدولية، استناداً إلى التقييمات والبيانات التشغيلية والبحوث والمسوحات مع الممارسين والمقابلات مع الأشخاص المتضررين من الأزمات. وتغطي هذه الطبعة الفترة من 2022–2025، كما تستند إلى بيانات عقدين من الزمن من تقارير حالة منظومة العمل الإنساني السابقة لتقييم الجوانب التي شهدت فيها المنظومة تغييراً أو أحرزت تقدماً أو واجهت تحديات مستمرة.

عالم من الأزمات المتداخلة في الفترة 2022–2025

حقق الاستثمار الوطني والدولي المستدام في التنمية والصحة العامة والحد من مخاطر الكوارث مكاسب كبيرة على مدى العقود الماضية؛ حيث انخفضت نسبة الفقر المدقع من 38% من سكان العالم في عام 1990 إلى حوالي 9% بحلول عام 2019، وانخفضت وفيات الأطفال إلى أكثر من النصف بين عامي 2000 و2022، وانخفضت الوفيات الناجمة عن الكوارث الطبيعية بدرجة كبيرة على مدى 50 عاماً. ومع هذا، تعرضت تلك التطورات لضغوط بين عامي 2022 و2025 مع تدهور الظروف اللازمة للعمل الإنساني.

اشتدت الصراعات، مما زاد الحاجة إلى المساعدات الإنسانية. وخلال فترة الدراسة، تأثر واحد من كل سبعة أشخاص بالصراعات، وتصاعد العنف الذي تتسبب به الدولة، وتجاوزت الصراعات الكوارث لتصبح السبب الرئيسي للنزوح الداخلي. وبحلول نهاية عام 2025، كان هناك 117.8 مليون نازح في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك 41.6 مليون لاجئ.

تغيرت طبيعة الصراع مع تدهور حماية المدنيين. زادت هجمات الطائرات المسيّرة من دون طيار بنحو 4000% بين عامي 2020 و2024. وسجلت الأمم المتحدة مقتل أكثر من 37,000 مدني في النزاعات عام 2025، وزادت حوادث العنف الجنسي المرتبط بالصراعات، وقُيّم العنف القائم على النوع الاجتماعي بأنه شديد أو متطرف في 22 من أصل 25 أزمة إنسانية خضعت للتحليل. وفي تصعيد مرعب عن الفترة السابقة لتقرير حالة منظومة العمل الإنساني، امتدت انتهاكات القانون الدولي الإنساني لتشمل أفعالاً معترف بها على أنها إبادة جماعية ارتكبتها إسرائيل في غزة وقوات الدعم السريع في السودان.

أدى انعدام الأمن المتزايد إلى صعوبة الوصول إلى الناس وجعل العمل الإنساني أكثر خطورة. حدد الممارسون انعدام الأمن باعتباره أكبر عقبة أمام الوصول إلى المحتاجين، في حين أفاد 48% منهم أن الفضاء الإنساني قد تقلّص خلال الفترة 2022–2025. وشملت هذه الفترة أكثر الأعوام دموية على الإطلاق للعاملين في مجال تقديم المعونة، حيث فقد 387 عامل في مجال تقديم المعونة حياتهم في عام 2024. وفي عام 2025، شكّل الموظفون الوطنيون 96% من العاملين في مجال تقديم الإغاثة المتضررين من العنف والاحتجاز.

أصبحت الجهات الحكومية مسؤولة بشكل متزايد عن العنف ضد العمل الإنساني. مع أن الدول تتحمل المسؤولية الأساسية عن حماية المدنيين وتمكين إيصال المساعدات الإنسانية، فإنها قد تفوقت على الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة باعتبارها الجناة الرئيسيين في الحوادث التي تؤثر على العاملين في المجال الإنساني. كانت الدول مسؤولة عن 64% من الهجمات التي استهدفت الرعاية الصحية وعرقلتها في عام 2025. وأصبح القصف الجوي، الذي قامت به دول في معظمه، السبب الرئيسي لوفيات

الأزمات في أرقام

النزوح

- كان هناك 117.8 مليون شخص نازح بحلول نهاية عام 2025، من بينهم 41.6 مليون لاجئ
- جاوزت الصراعات الكوارث لتصبح المحرك الرئيسي للنزوح الداخلي

الصراع

- تأثر واحد من كل سبعة أشخاص بالصراعات في منتصف عام 2024
- بلغ العنف الذي تتسبب به الدولة مستويات قياسية في الفترة 2021–2025
- زادت هجمات الطائرات المسيّرة من دون طيار بنسبة 4,000 في الفترة 2020–2024

الغذاء والصحة

- وصل انعدام الأمن الغذائي الحاد إلى مستويات قياسية في عام 2024
- تأكدت المجاعة في السودان وغزة
- ُعلن عن جدري القردة مرتين كحالة طوارئ صحية عامة عالمية

المناخ

- كانت الفترة 2023–2025 من بين أكثر الأعوام حرارة على الإطلاق
- تمثل الحرارة الشديدة أحد المخاطر المناخية الشائعة التي يواجهها النازحون قسراً
- عام 2024 هو أسوأ عام على الإطلاق في حرائق الغابات

العاملين في مجال الإغاثة بين عامي 2023 و2025. لم يقدم تخفيف حدة الصراعات أي ضمانة للسلامة؛ فقد وقع 162 هجوماً في عام 2025 على الرغم من إخطار الجهات العسكرية بالمواقع الإنسانية أو وضع علامات عليها توضح أنها إنسانية.

أدت الصراعات بشكل متزايد إلى إلحاق الضرر بالأنظمة التي يعتمد عليها الناس للبقاء على قيد الحياة. ساهمت الهجمات التي استهدفت الرعاية الصحية وانهيار النُظُم الصحية مساهمة كبيرة في زيادة معدل الوفيات. وفي العديد من الأزمات، تشير التقديرات إلى أن 70–90% من الوفيات الزائدة كانت مرتبطة بآثار غير مباشرة، مثل انهيار النظام الصحي والاقتصادي، بالإضافة إلى عدم كفاية السكن والغذاء والمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية. وتتجاوز هذه الوفيات تلك الناجمة عن العنف المباشر. وفي اليمن، كانت احتمالية تفشي الخناق أعلى بمقدار 11 مرة في المناطق التي تشهد نزاعاً مستمراً، في حين ارتفعت حالات الإصابة بالخناق بنسبة 57% في عام 2023 مع تدهور أنظمة التطعيم.

الشكل 1: المستويات المرتفعة من انعدام الأمن الغذائي الحاد 2018-2025

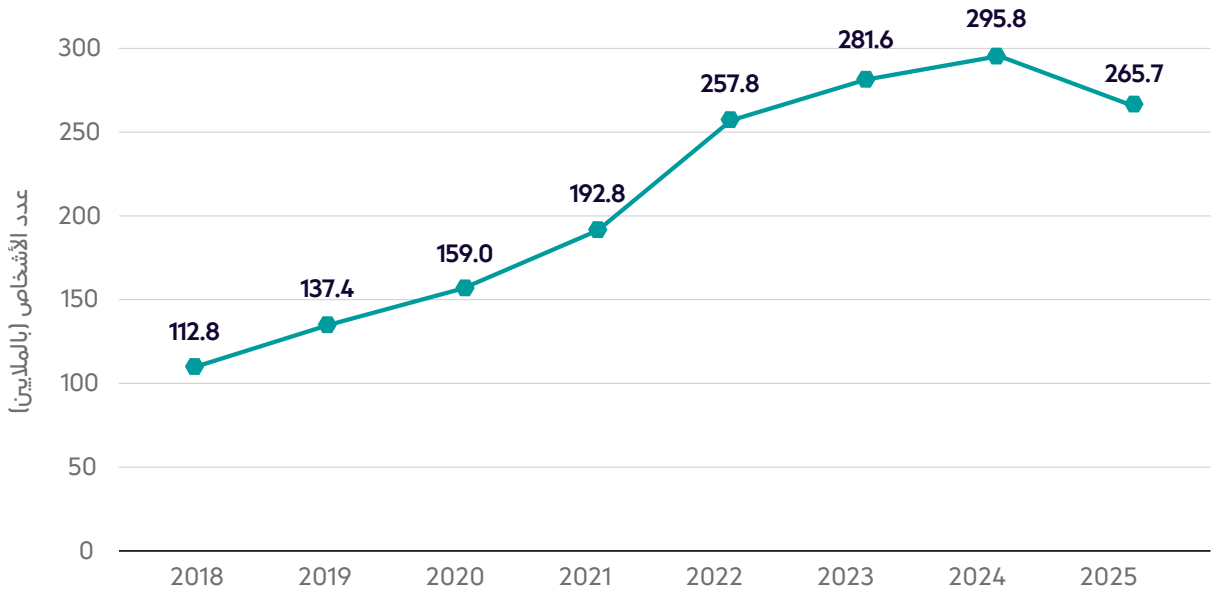

بلغ الجوع مستويات غير مسبوقة وعادت المجاعة. بلغ انعدام الأمن الغذائي الحاد مستويات قياسية في عام 2024 وظل قريباً منها في عام 2025، في حين تأكد حدوث مجاعة في السودان وغزة. وأصبحت هذه المشكلات طويلة الأمد بشكل متزايد، وبحلول عام 2025، كان أكثر من 80% من الأشخاص الذين يواجهون مستويات عالية من انعدام الأمن الغذائي الحاد يعيشون في بلدان استمرت فيها أزمات الغذاء لأكثر من عقد من الزمان.

أدى تفشي الأمراض إلى إجهاد الأنظمة الصحية الضعيفة. وتزايدت حالات تفشي الأمراض التي يمكن الوقاية منها. وصل وباء الكوليرا إلى 60 بلداً، وأدى مرض جدري القردة إلى حالتي طوارئ صحية عامة عالميتين، وعاد شلل الأطفال إلى الظهور في البلدان الموبوءة والبلدان التي كانت خالية من شلل الأطفال سابقاً.

أدت الصراعات والأزمات إلى تعطيل التعليم. في عام 2024، كان نحو 103 ملايين طفل يعيشون في أكثر الأوضاع عنفاً وهشاشة في العالم خارج المدارس. وقد زادت الهجمات التي استهدفت المنشآت التعليمية والعاملين فيها، بالإضافة إلى الاستخدام العسكري للمدارس، بنسبة تقارب 20% على مستوى العالم في عامي 2022 و2023 مقارنةً بالعامين السابقين.

تزايدت الصدمات المناخية التي تصيب السكان الذين يواجهون بالفعل الصراعات والنزوح والفقر. أصبحت الحرارة الشديدة واحدة من أكثر المخاطر انتشاراً التي تؤثر على السكان النازحين، مع كون الفترة من 2023–2025 هي الأعوام الأكثر حرارة على الإطلاق.

تزامنت الضغوط مع تقلص الموارد المتاحة. وبحلول نهاية الفترة 2022–2025، واجه العاملون في المجال الإنساني صراعات أكثر حدة، ومستويات قياسية من النزوح والجوع، وتفشي الأمراض بشكل متكرر، وتفاقم الظواهر المناخية المتطرفة، وتزايد التهديدات التي تعوق الوصول إلى المناطق المتضررة وتهدد السلامة.

انظر تقرير «حالة منظومة العمل الإنساني لعام 2026: الأزمات الإنسانية والتحولات العالمية 2022–2025» للاطلاع على مزيد من المعلومات والأدلة الأساسية

انهيار التمويل الممتد لأجيال وتداعياتها

بعد سنوات من التوسع، شهد تمويل المساعدات الإنسانية تراجعاً سريعاً أدى إلى تغيير جذري في حجم وطموح الاستجابة الدولية.

بلغت المنظومة الإنسانية أقصى اتساع لها في الفترة التي صدر فيها تقرير حالة منظومة العمل الإنساني. بحلول عام 2024، كان هناك 5,600 منظمة إنسانية يعمل بها ما يقرب من 835,000 موظف، أي بزيادة قدرها 80,000 موظف عن عام 2021. وشكّلت المنظمات غير الحكومية المحلية والوطنية والمنظمات المجتمعية 81% من الكيانات، في حين كان 94% من العاملين في المجال الإنساني من مواطني البلدان التي عملوا فيها.

ثم انخفضت الميزانيات فجأة بسبب «انهيار التمويل الممتد لأجيال». انخفضت المساعدات الإنسانية الدولية بنحو 30%، من ذروة بلغت 47.5 مليار دولار أمريكي في عام 2022 إلى ما يقدر بنحو 33.3 مليار دولار أمريكي في عام 2025. ومن بين أكبر 20 جهة مانحة للمساعدات الإنسانية في العالم، خفضت 13 جهة مساهماتها في ذلك العام. وخفضت الولايات المتحدة وحدها 55% (7.4 مليار دولار أمريكي) من

الشكل 2: إجمالي المساعدات الإنسانية الدولية 2021-2025

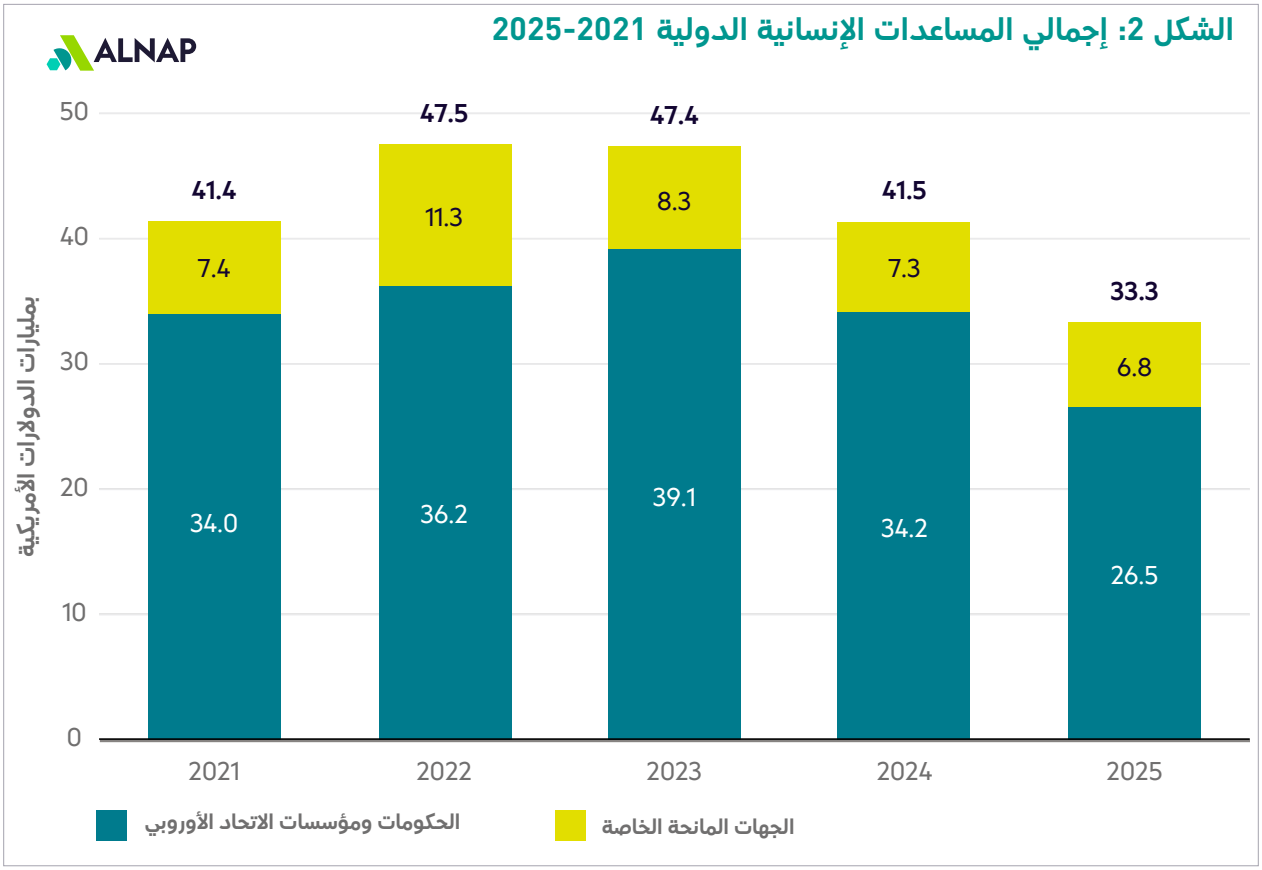

تمويلها الإنساني، في حين لم يُموّل النداء الذي نسقته الأمم المتحدة إلا بنسبة 35%.

كشف اعتماد النظام على عدد قليل من الجهات المانحة والوكالات. لا يزال أكبر أربعة مانحين في لجنة المساعدة الإنمائية (DAC) يقدمون 47% من المساعدات الإنسانية الدولية (IHA) في عام 2025، في حين تلقى برنامج الأغذية العالمي (WFP) ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) ومنظمة

الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) 44% من هذا التمويل.

ينبغي فهم تخفيضات التمويل الإنساني في ضوء الضغوط الأوسع نطاقاً التي تواجهها التنمية والمناخ والسلام والتمويل العام المحلي. يتركز العمل الإنساني بشكل متزايد في الأزمات طويلة الأمد؛ فقد ارتفعت نسبة الحالات المصنفة على أنها أزمات ممتدة من 44% في عام 2016 إلى 76% في عام 2025، في حين زادت حصتها من التمويل الإنساني المشترك بين الوكالات من 54% إلى 95%. وتعمل المنظمات الإنسانية على إدامة الخدمات الأساسية وتقديم الدعم للناس خلال سنوات الأزمات بتمويل مصمم لحالات الطوارئ المؤقتة، الأمر الذي يُكسِب التنمية والسلام والمناخ والتمويل المحلي أهمية متزايدة.

مع ذلك انكمشت هذه الأنظمة أيضاً، وغالباً ما قلصت أولوياتها بمعزل عن غيرها. انخفضت المساعدات الإنمائية الرسمية بنسبة 23.1% بالقيمة الحقيقية في عام 2025، وهو أكبر انخفاض سنوي مسجل. ظل تمويل التنمية كبيراً، لكنه تركز في عدد قليل من الأزمات ذات الأولوية السياسية: تلقت أوكرانيا 98.1 مليار دولار أمريكي (38.2%) من مبلغ 256.6 مليار دولار أمريكي من التمويل غير الإنساني المقدم من لجنة المساعدة الإنمائية إلى البلدان المتضمنة في تقرير «لمحة عامة عن العمل الإنساني العالمي» خلال الفترة 2022–2024. وصدر جزء كبير من تمويل التنمية الذي وصل إلى السياقات الإنسانية في شكل قروض وليس منحاً: ففي عام 2025، صدر 61% من تمويل المساعدة الإنمائية الدولية لهذه السياقات كقروض، مما يعني أن البلدان التي تعاني من أزمات ممتدة أنفقت ما يقرب من ضعف المبلغ الذي أنفقته قبل عقد من الزمن في سداد الديون في عام 2024. وفي الوقت نفسه، تجاوز التمويل الإنساني التمويل الإنمائي خلال الفترة 2022–2024 في سبع من أشد الأزمات الممتدة، حيث شكّل نحو 90% من التمويل الخارجي في سوريا. حددت 10 من أصل 11 فريقاً قُطرياً للعمل الإنساني التمويل باعتباره الحاجز الرئيسي الذي يحول دون تنفيذ النهج الترابطي بين العمل الإنساني والتنمية والسلام.

كان تمويل السلام وإدارة المخاطر نادراً أيضاً في الأماكن التي تواجه أكبر الضغوط الإنسانية. انخفض تمويل السلام في السياقات الهشة للغاية من 16.9 مليار دولار أمريكي في عام 2023 إلى 14.7 مليار دولار أمريكي في عام 2024 في البلدان المتضمنة في تقرير «لمحة عامة عن العمل الإنساني العالمي لعام 2025». بلغ التمويل المرتب مسبقاً وتمويل إدارة المخاطر 9.4 مليار دولار أمريكي في عام 2024، ولكن ذهبت نسبة 7% فقط من هذا التمويل إلى البلدان منخفضة الدخل أو الهشة والمتأثرة بالصراعات.

نمت مصادر التمويل الأخرى ولكنها لم تستطع تعويض ما فُقد. زادت دول الخليج حصتها من المساعدات الإنسانية العالمية العامة من 10% في عام 2024 إلى 17% في عام 2025؛ كما ساهمت الأعمال الخيرية والتبرعات الإسلامية وآليات التمويل الخاصة في ذلك. وأدت هذه التدفقات إلى تنويع المشهد التمويلي، ولكن حجمها وتركيزها ونماذجها لم تستطع أن تحل محل التمويل التقليدي المقدم من الجهات المانحة. قدمت تمويلات المغتربين 656 مليار دولار أمريكي للدول ذات الدخل المنخفض والمتوسط، ولكن التنسيق مع منظومة العمل الإنساني الدولية ظل ضعيفاً.

قلّصت منظومة العمل الإنساني بشكل كبير نطاق الأشخاص الذين كانت تهدف إلى مساعدتهم بسبب الانخفاض الهائل في التمويل. ركزت دورات البرامج الإنسانية على الأشخاص المتضررين من الصدمات الأخيرة، وعلى من يواجهون أشد الاحتياجات، وعلى المساعدات الفورية المنقذة للأرواح. وانخفض العدد المقدر للأشخاص المحتاجين من نحو 369 مليون في عام 2023 إلى 239 مليون في عام 2026، حيث أدى تحديد الأولويات إلى تضييق نطاق الحالات. وفي عام 2025، حدد التحديد المفرط للأولويات 114.4 مليون شخص، أي 38.3% فقط ممن قُدّر أنهم بحاجة إلى المساعدة، باعتبار أن احتياجاتهم هي الأكثر شدة.

لم يكن يعني إعطاء الأولوية للأشخاص على الورق وصول المساعدة إليهم في الواقع. أمكن الوصول في نهاية المطاف إلى أقل من 100 مليون شخص في عام 2025، وهو ما يعادل 66% من المستهدفين و38% ممن قُدّر أنهم بحاجة إلى المساعدة. ولم يتم الوصول إلى نحو 16.5 مليون شخص ممن تحدد أنهم أولوية قصوى، في حين تلقى 14.9 مليون شخص خارج نطاق الحالات ذات الأولوية القصوى الدعم. ساهم الوصول والسياسة والجدوى التشغيلية في تحديد المتلقين للمساعدة وتقييم

الاحتياجات.

كان الممارسون أكثر إيجابية بشأن تحديد الأولويات ممن تلقوا المساعدة. في عام 2025، صنف 67% من الممارسين إعطاء الأولوية للأشخاص ذوي الاحتياجات الأكثر إلحاحاً على أنه «جيد» أو «ممتاز»، في حين رأى 51% فقط من متلقي المساعدات أن المساعدات ذهبت إلى الأشخاص الأكثر احتياجاً. وقال 53% فقط إن المساعدة التي تلقوها لبت احتياجاتهم الأكثر أهمية.

أدى تحديد الأولويات إلى تحويل الموارد نحو ضمان البقاء الفوري على قيد الحياة، ولكن هذا لم يتفق دائماً مع مطالب الأشخاص المتضررين من الأزمات؛ فإلى جانب المساعدات الغذائية، رأى البعض أن سبل العيش، والتعليم، والاعتماد على الذات أمور أساسية للنجاة والرفاه اللذين يحفظان الكرامة. وحدد متلقو المساعدات زيادة الدعم للاستقلالية والقدرة على الصمود كثالث أهم طريقة يمكن لمقدمي المساعدات من خلالها تحسين المساعدة، ومع ذلك رجّحت ضغوط التمويل كفة الإغاثة الفورية. ظل قطاع الزراعة يعاني من نقص التمويل في إثيوبيا، وواجهت النُهُج طويلة الأمد قيوداً في اليمن، وأدت التخفيضات في برامج سبل العيش وتعزيز القدرة على الصمود إلى تآكل قدرة المجتمعات المحلية على الصمود في الصومال.

غالباً ما كانت استجابة المنظمات للتخفيضات عبارة عن رد فعل، مع مشاركة ضئيلة من الجهات الفاعلة المحلية أو الأشخاص المتضررين من الأزمات. كانت الاستجابة الأكثر شيوعاً هي إنهاء عقود الموظفين. قال 13.6% فقط من الممارسين إن تقييم الاحتياجات الجديد أدى إلى تحديد الأولويات، في حين أن التشاور مع المنظمات المحلية والوطنية نادراً ما أثر على القرارات.

أثرت تخفيضات التمويل على القدرات التنظيمية وقدرات العمل في الخطوط الأمامية. تشير التقديرات الأولية إلى أن نحو 9% من المنظمات الإنسانية توقفت عن العمل في عام 2025، وخاصةً المنظمات المحلية والوطنية، في حين سُرِّح أكثر من 12,000 موظف بحلول شهر نيسان/أبريل. وكانت المنظمات المحلية معرضة للخطر بشكل خاص لأنها كانت تعتمد على تمويل المشروعات واحتياطيات محدودة. وتشير التقديرات الأولية إلى أن نحو 500 منظمة غير حكومية محلية/وطنية قد أغلقت أبوابها وفقد موظفوها وظائفهم بمعدل يقارب ضعف معدل فقدان القوى العاملة الإنسانية لوظائفها بشكل عام. وتضررت المنظمات التي تقودها النساء بشدة بشكل خاص.

أصبح التمويل الشحيح يتركز في عدد قليل من الأزمات. تلقت خمسة بلدان 52% من التمويل الإنساني في عام 2025: الأراضي الفلسطينية المحتلة 19%، وسوريا 12%، وأوكرانيا 8%، والسودان 8%، واليمن 6%. وتقاسمت سياقات الأزمات الـ 164 المتبقية 48%، في حين انخفضت صناديق التمويل الجماعي التي تستهدف الأزمات التي تعاني من نقص التمويل والأزمات المنسية من 818 مليون دولار أمريكي في عام 2022 إلى 480 مليون دولار أمريكي في عام 2025.

عواقب التخفيضات

- **تقليص نطاق الحالات الإنسانية المستهدفة:** 369 مليون شخص محتاج في عام 2023؛ 239 مليون شخص محتاج في عام 2026
- استبعاد الأشخاص المحتاجين: لم يتم الوصول إلى 16.5 مليون شخص ممن تحدد أن حالاتهم ذات أولوية قصوى
- انخفاض قيمة المساعدات: من 178 دولاراً أمريكياً إلى 90 دولاراً أمريكياً لكل شخص مستهدف
- تراجع القدرات التنظيمية وقدرات العمل في الخطوط الأمامية: تشير التقديرات الأولية إلى أن 9% من المنظمات الإنسانية أوقفت عملياتها في عام 2025، وتأثرت المنظمات غير الحكومية المحلية والوطنية بهذه التخفيضات بشكل أكبر بكثير من نظيراتها الدولية
- تلقي الأزمات التي تعاني أصلاً من نقص التمويل تمويلاً أقل: انخفضت صناديق التمويل الجماعي التي تستهدف الأزمات التي تعاني من نقص التمويل والأزمات المنسية من 818 مليون دولار أمريكي في عام 2022 إلى 480 مليون دولار أمريكي في عام 2025
- انقطاع الخدمات: تأثر 14 مليون طفل بانقطاع خدمات التغذية
- تراجع الأمن التشغيلي: خسارة بنسبة 37% في التمويل المقدم للمنظمة الدولية لسلامة

تلقى عدد أقل من الناس المساعدة، وحصل كل شخص مستهدف على مساعدة أقل. انخفض التمويل من 178 دولاراً أمريكياً للشخص الواحد المستهدف في عام 2021 إلى 90 دولاراً أمريكياً في عام 2025، ومع ذلك ارتفعت الاحتياجات إلى نحو 255 دولاراً أمريكياً للشخص الواحد. كان انخفاض المساعدات واضحاً أيضاً في ما تلقاه الناس: أكثر من 90% من الحصص العينية التي قدمها برنامج الأغذية العالمي في عام 2023 لم تُلب الاحتياجات الغذائية، وظل نحو 80% منها غير كافية في عام 2024. ودون بيانات أقوى عن النتائج والتكاليف، يصعب تحديد ما إذا كان الانخفاض في الإنفاق قد حقق أي مكاسب في الكفاءة أم أنه أدى فقط إلى تقليل المساعدات المقدمة. وحذر الممارسون من أن الجهود المبذولة لخفض التكاليف قد تقوض الجودة.

بدأت التخفيضات تقوّض البرامج وتعكس المكاسب. أثرت الاضطرابات في خدمات التغذية على ما لا يقل عن 14 مليون طفل في عام 2025. وتدهورت نتائج التغذية مع تعطل الخدمات في اليمن وإثيوبيا وبنغلاديش. وتزامن انخفاض التمويل المقدم من الولايات المتحدة لمشروعات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية مع ارتفاع معدل الوفيات الناجمة عن الكوليرا، حيث سجلت أنغولا وجمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان وجنوب السودان أكثر من 3,000 حالة وفاة بحلول منتصف عام 2025. وتقلّصت المساحات الصديقة للأطفال في عدة سياقات مما أدى إلى تقليل خدمات الحماية الأساسية، وخاصة للفتيات اللاتي تعرضن للعنف الجنسي.

قدمت الجهات الفاعلة المحلية استجابات كبيرة في الأزمات الأكثر الأشد قسوة، ولكن القيود المفروضة على الوصول وفجوات التمويل خلّفت احتياجات هائلة غير ملباة. قدمت غرف الاستجابة للطوارئ والمطابخ المجتمعية في السودان استجابة واسعة النطاق، ولكن واجه أكثر من 19 مليون شخص الجوع الحاد. كما لم تستطع منظومة العمل الإنساني التعويض عن الانهيار المتزامن لأنظمة الصحة والمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية والزراعة التي يعتمد عليها الأمن الغذائي.

أدت التخفيضات إلى إضعاف أنظمة الأدلة المستخدمة لتحديد الاحتياجات وتوجيه المساعدة والتعلم من الاستجابات. وتقلّصت عمليات التقييم، وكذلك فرق التقييم ووظائف إدارة المعرفة والبنية التحتية المشتركة للبيانات. وفي عام 2025، توقف نظام الإنذار المبكر من المجاعة (FEWS NET) عن العمل لمدة خمسة أشهر تقريباً قبل استئنافه جزئياً، وأفاد «التقرير العالمي بشأن أزمات الغذاء لعام 2026» بفقدان البيانات في 18 بلداً . وبحلول منتصف عام 2026، أُغلقت سبع منصات للأدلة والبيانات، وتعرضت ثماني منصات أخرى للتوقف، أو واجهت مستقبلاً غامضاً.

تعرض التقدم السابق المحرز في الشمول لضغوط. من شأن السياسات المقيدة للتنوع والمساواة والشمول، بالإضافة إلى تخفيضات التمويل، أن تؤدي إلى تراجع بعض المكاسب التي تحققت. وأفادت المنظمات التي تقودها النساء بحدوث تخفيضات واسعة النطاق، وكانت الخدمات المخصصة لاحتياجات معينة من بين أولى الخدمات التي تعرضت للإغلاق في بعض السياقات.

تضررت البنية التحتية التي يعتمد عليها العاملون في المجال الإنساني للعمل بأمان والوصول إلى الناس في مناطق الصراعات. فُقِد موظفو الأمن ذوو الخبرة ومكاتب الاتصال بالشركاء بعد إغلاق الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، في حين فقدت المنظمة الدولية لسلامة المنظمات غير الحكومية ما يقرب من 37% من تمويلها.

أصبحت منظومة العمل الإنساني أصغر حجماً وأكثر انتقائية بحلول نهاية الفترة 2022–2025، ولكن تحديد الأولويات لم يتمكن من حل عدم التوافق بين الاحتياجات والموارد. وأدى انهيار التمويل إلى تضييق نطاق الأشخاص الذين يمكن الوصول إليهم، وما يمكنهم الحصول عليه، وما يمكن أن يحققه العمل الإنساني بشكل واقعي.

انظر الفصل الأول من تقرير «حالة منظومة العمل الإنساني: تحديد الأولويات تحت الضغط» للاطلاع على مزيد من المعلومات والأدلة الأساسية.

تقديم الخدمات في منظومة مقيدة وعالم منقسم

أنقذ العمل الإنساني الأرواح تحت ضغط استثنائي، ولكن فعاليته اعتمدت على التمويل والوصول والقدرة التشغيلية ومشاركة المجتمعات المحلية – وهي ظروف لم تكن متوافقة باستمرار خلال فترة إصدار تقرير «حالة منظومة العمل الإنساني».

أظهرت الأدلة وجود برامج قوية وابتكارات. ساعدت المساعدات واسعة النطاق في تجنب المجاعة وربما أنقذت عشرات إلى مئات الآلاف من الأرواح في الصومال، في حين كانت المساعدة في أفغانستان ضرورية لتحسين الوصول إلى الغذاء ووقف التدهور الحاد في انعدام الأمن الغذائي. واستوفت برامج التغذية العلاجية في شمال إثيوبيا معايير اسفير بل وتجاوزتها، وتم التعامل مع تفشي الأمراض الرئيسية بسرعة. أظهرت الاستجابات الصحية قدرة خاصة على التكيف: فقد عملت العيادات المتنقلة أثناء تفشي مرض جدري القردة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وكانت هناك حملة للتطعيم ضد شلل الأطفال أثناء الهدنات الإنسانية المؤقتة في غزة، وجمعت المنظمات بين التوعية المجتمعية والخدمات الميسّرة والتمويل المحلي المرن لتنفيذ برامج فعالة للحماية والاستجابة للعنف القائم على النوع الاجتماعي في أوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان.

كانت المكاسب غير متساوية وهشة، مع هذا، وكانت هناك فجوات كبيرة في التغطية والجودة. حالت الصراعات والحصارات وخفض التمويل دون اتخاذ إجراءات كافية في بعض السياقات. أُعلنت المجاعة في السودان وغزة، واستمرت ظروف الجوع الكارثية في هايتي على الرغم من التحذيرات الرسمية. ولم يحصل سوى 18% من أصل 93 مليون شخص تحدد أنهم بحاجة إلى مأوى في عام 2024 على المساعدة، في حين لم تتجاوز نسبة تمويل متطلبات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية 35% في المتوسط بين عامي 2021 و2025، مع انخفاض التمويل بنسبة 50% إضافية بين عامي 2024 و2025.

ظلت المساعدات النقدية تشكل 21 % من إجمالي المساعدات الإنسانية الدولية في عام 2025، ولكنها انخفضت من حيث القيمة المطلقة إلى ما دون ذروتها في عام 2022 بنسبة 31.

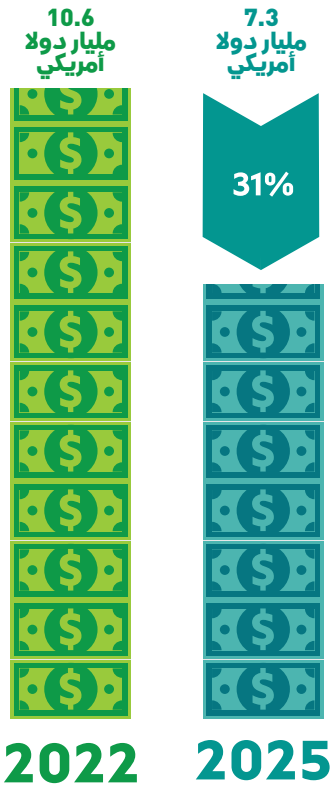

شهد الأشخاص الذين تلقوا المساعدة في بعض السياقات تحسناً في الجودة، ولكن ليس في جميع السياقات. في فترة إعداد تقرير «حالة منظومة العمل الإنساني» هذا، كان 65% من متلقي المساعدات راضين عن جودة المساعدة مقابل 56% في الفترة 2018–2021 (تقرير «حالة منظومة العمل الإنساني لعام 2022») . ولكن كانت هناك فجوات معينة في المساعدة المقدمة للنازحين داخلياً: في غوما، جمهورية الكونغو الديمقراطية، لم يُستوف الحد الأدنى من المعايير الإنسانية لعدد 600,000 نازح على مدى ثمانية أشهر، ووثّق تقييم مشترك بين الوكالات في اليمن وجود معدات مستشفيات معطلة، وطرق غير مكتملة، وإمدادات منتهية الصلاحية، ومياه صرف صحي فائضة، ومراحيض غير كافية في مواقع النزوح.

لم تصل المساعدة بالسرعة الكافية للبعض، لا سيما في الأزمات الممتدة وأزمات النزوح الداخلي. انخفض الرضا عن سرعة تقديم المساعدة من 58% في استطلاع تقرير «حالة منظومة العمل الإنساني لعام 2022» إلى 53% في هذه الفترة. ولم تكن التأخيرات تشغيلية فحسب؛ ففي هايتي والسودان، أدى تباطؤ وتيرة قرارات الجهات المانحة إلى تقليل سرعة الاستجابة.

أظهرت قاعدة أدلة قوية أن المساعدات النقدية وسيلة فعالة وكفؤة، ومع ذلك انخفض الاستثمار. في سياقات متعددة، أدى استخدام النقد إلى تحسين الاستهلاك والإنفاق على الغذاء والأمن الغذائي، وفي بعض

الأحيان، تحسين تغذية الأطفال أيضاً، مع أن النتائج تباينت وكانت أقوى عند دمجها مع تدخلات تكميلية. ومن بين 11.4 مليار دولار أمريكي من الإنفاق الإنساني، كانت المساعدات النقدية أكثر فعالية بنسبة 37.5% من المساعدات الغذائية في تحقيق نتائج مماثلة، وغالباً كانت هي ما فضله المستفيدون. ومع هذا، شكّلت المساعدات النقدية والقسائم 21% من إجمالي المساعدات الإنسانية في عام 2025، ولكنها انخفضت من حيث القيمة المطلقة للعام الثالث على التوالي – بنسبة 11% إلى 7.3 مليار دولار أمريكي، وبنسبة 31% أقل من ذروتها في عام 2022. وأدت القيود الحكومية والمنافسة المؤسسية والبطء في تقديم الخدمات بقيادة محلية إلى تقييد إمكانات المساعدة النقدية.

أظهر العمل الاستباقي قيمة التصرف مبكراً، ولكنه ظل هامشياً بالنسبة للإنفاق الإجمالي. تضاعفت عمليات التنشيط ثلاث مرات بين عامي 2022 و2025، وفي بعض الحالات ساعدت الناس على حماية أصولهم وتجنب استراتيجيات التأقلم الضارة. وأظهرت البيانات النمذجية أنه مقابل كل دولار أمريكي واحد يُنفَق، يمكن توفير ما يُقدّر بنحو 7 دولارات أمريكية كخسائر متجنبة، ولكن الإجراءات الاستباقية لم تمثل سوى 1% من الإنفاق الإنساني. وهناك حاجة إلى استثمار أكبر طويل الأمد لاتخاذ إجراءات استباقية على نطاق واسع ولتحقيق نتائج من التأهب المستدام؛ ففي بنغلاديش، ساهمت عقود من الاستثمار في الإنذار المبكر والمآوي الأعاصير والتأهب لتغير المناخ في تقليل الوفيات الناجمة عن الكوارث بأكثر من 100 ضعف منذ سبعينيات القرن الماضي.

ساهم التخزين المسبق للإمدادات والاستثمار في الخدمات اللوجستية في الاستجابة بشكل أسرع عند وقوع الأزمات. تمكنت اليونيسف، بفضل المخزونات التي جهزتها مسبقاً، من توصيل الإمدادات في غضون 72 ساعة من إعصار أوسكار في كوبا وفي غضون 24 ساعة من الفيضانات الشديدة في البرازيل، كما جهّزت ما قيمته 9 ملايين دولار أمريكي من الأغذية العلاجية الجاهزة للاستخدام في بوركينا فاسو ونيجيريا. وعلى نطاق أوسع، ساهم الاستثمار في الخدمات اللوجستية والتخزين في دعم التسليم في الوقت المناسب حيثما سمح الوصول بذلك، ولكن تخفيضات التمويل عرّضت هذه القدرة للخطر؛ ففي عام 2025، لم يكن لدى برنامج الأغذية العالمي مخزونات طوارئ لموسم الأعاصير في هايتي ولا أغذية مخزنة مسبقاً لفصل الشتاء في أفغانستان.

جمعت القدرات المحلية والشراكات بين التعبئة السريعة والمعرفة بالسياق واستمرار الوصول إلى المجتمعات المحلية. استجابت المنظمات المحلية والمتطوعون أولاً، قبل وصول المساعدة الدولية، واستمروا في العمل حيث لم تتمكن الأنظمة الرسمية من ذلك. في السودان، فتح المتطوعون المآوي ووزعوا الطعام والماء، وفي ميانمار تحققت المجموعات المحلية من الاحتياجات في الوقت الفعلي وعملت دون انقطاع. وساهم التمويل المرن المخصص مسبقاً مع الشركاء المحليين في تجاوز تأخيرات الموافقة، في حين حافظ العاملون الصحيون المجتمعيون على الخدمات الأساسية أثناء الصراع والنزوح.

حققت التكنولوجيا والتنسيق الكفاءة، ولكنهما فرضا أيضاً تكاليف جديدة ومفاضلات. ساهم النقد الرقمي والتنبؤ ورسم خرائط الأزمات ومنصات البيانات في الوقت الفعلي في تسريع التقييم والرصد والتنفيذ. ولكن تبني التكنولوجيا كان أحياناً يسير بوتيرة أسرع من الضمانات أو الأدلة التي تثبت فوائدها. ولم يفهم سوى 41% من متلقي المساعدات (و32% بين الشباب) كيف تُستخدَم بياناتهم الشخصية، في حين تسببت الهجمات الإلكترونية وأنظمة القياسات الحيوية المتنامية في مخاطر جديدة تتعلق بالخصوصية وأمن البيانات. وفيما يتعلق بالتنسيق، صنفه 55% من الممارسين بأنه «جيد» أو «ممتاز»، ومع ذلك رأى 47% منهم أن تكاليفه تفوق فوائده وأن التعامل مع الجهات الفاعلة خارج النظام الرسمي كان محدوداً. صنف 40% فقط من الممارسين مشاركة الحكومة في الأنشطة الإنسانية بأنها «ممتازة» أو «جيدة». وتشير الأدلة إلى أن الاستجابات كانت أكثر فعالية عندما أكمل عمل الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني عمل القيادة الحكومية بدلاً من أن تحل محلها، ولكن غالباً ما كانت الدول هامشية أو مستبعدة في التحليلات والتقييمات الإنسانية.

الضغط لإنجاز المزيد بموارد أقل يهدف إلى تحقيق كفاءة أكبر، ولكن الموارد لم تذهب بالضرورة إلى الأساليب التي ثبت أنها تقدم قيمة أفضل. أثبت التمويل النقدي والمرن متعدد السنوات فعاليته، ومع ذلك لا يزال التمويل الإنساني يتسم بدورات تمويل قصيرة، وتخصيصات محددة، وسلاسل تمويل طويلة، وتأخر في صرف الأموال. انخفضت نسبة وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية التي

تقدم تمويلاً متعدد السنوات للشركاء من 54% في عام 2023 إلى 42% في عام 2024، مع أن 95% من التمويل الإنساني المشترك بين الوكالات ذهب إلى الأزمات الممتدة في عام 2025. وربما تكون الدورات القصيرة قد أدت إلى تقويض الكفاءة والاستمرارية، في حين أن الجهود المبذولة لخفض التكاليف ربما تكون قد نقلت عبء النفقات إلى المنظمات المحلية والموظفين والأشخاص الذين يتلقون المساعدة. ونادراً ما كانت مقاييس الكفاءة تأخذ في الاعتبار الجودة، أو رفاه الموظفين، أو العلاقات المجتمعية، أو الآثار البيئية.

أدى نقص الأدلة المتعلقة بالنتائج إلى صعوبة تحديد الأثر الكامل للعمل الإنساني. ركزت المتابعة على ما قُدّم من مساعدات بدلاً مما تغير نتيجة بتقديمها، ولهذا لم يتمكن النظام من إثبات أين أنقذت المساعدة الأرواح، وأين أخفقت، وما هي النُهُج التي حققت أكبر أثر. وأظهرت الجهود المبذولة لتقدير آثار الوفيات في جمهورية أفريقيا الوسطى والصومال وكوكس بازار في بنغلاديش نتائج واعدة، ولكنها أظهرت أيضاً كيف أن التقييم كان مقيداً بالسياسة وانعدام الأمن والبيروقراطية والاستثمار غير المتسق. ولم ترصد المتابعة الرسمية سوى جزء مما ساهمت به المجتمعات المحلية والمنظمات المحلية وأنظمة الاستجابة غير الرسمية.

قبل الأزمة المالية، كان لدى النظام أدلة واضحة حول ما يُجدي نفعاً، ولكنه لم يستثمر فيه بشكل متسق أو على نطاق واسع. عندما تضافرت عوامل التمويل والوصول والتأهب والقدرات المحلية، كان العمل الإنساني فعالاً وأنقذ الأرواح. وكان أداء المساعدات النقدية، والعمل الاستباقي، والتخزين المسبق للإمدادات، والتمويل المرن، والاستجابات النابعة من المجتمع المحلي جيداً، ولكنها واجهت قيوداً بسبب ممارسات التمويل والهياكل المؤسسية. كما حدّ ضعف قياس النتائج من قدرة النظام على إثبات الأثر وتوجيه الموارد نحو النُهُج الأكثر فعالية.

عوامل الفعالية	الأدلة	القيود
المساعدات النقدية	• شكلت 21% من المساعدات الإنسانية في عام 2025 • أكثر كفاءة بنسبة 37.5% من المساعدات الغذائية	• أحجام المساعدات النقدية أقل بنسبة 31% من ذروة عام 2022
العمل الاستباقي	• تضاعفت عمليات التنشيط ثلاثة أضعاف • تشير البيانات النمذجية إلى توفير ما يصل إلى 7 دولارات أمريكية مقابل كل دولار أمريكي واحد مُنفق	• مثّلت 1% من التمويل الإنساني
التخزين المسبق للإمدادات	• تُسلّم الإمدادات في غضون 24–72 ساعة من وقوع صدمات كبيرة	• تراجعت المخزونات مع انخفاض التمويل
القدرات المحلية	• أول المستجيبين في دراسات الحالات في تقارير حالة منظومة العمل الإنساني • تشير البيانات النمذجية إلى أن الوسطاء المحليين أكثر فعالية من حيث التكلفة بنسبة تصل إلى 32% مقارنة بالجهات الفاعلة الدولية	• لم يصل سوى 4.3% من التمويل مباشرةً إلى الشركاء المحليين مقابل النسبة المستهدفة البالغة 25%؛ التمويل المرن محدود
التكنولوجيا والبيانات	• تقييم ومتابعة وتسليم أسرع	• تزايد الهجمات الإلكترونية • لم يفهم سوى 41% من المتلقين للمساعدات كيف تُستخدَم بياناتهم • لم يجمع النظام بيانات كافية عن النتائج

انظر الفصل الثاني من تقرير «حالة منظومة العمل الإنساني: ما الذي يُجدي نفعاً، وما هي التكلفة» للاطلاع على مزيد من المعلومات والأدلة الأساسية.

المبادئ الإنسانية والحماية في ظل الضغوط

اشتد «النضال من أجل المعايير الأساسية» المذكور في تقرير «حالة منظومة العمل الإنساني لعام 2022» حيث زادت انتهاكات القانون الدولي الإنساني والضغوط السياسية من صعوبة الحفاظ على العمل الإنساني القائم على المبادئ. عمل العاملون في المجال الإنساني في الخطوط الأمامية في ظل مخاطر كبيرة، ولكنهم ناضلوا من أجل حماية الأرواح والحقوق على نطاق واسع في أفغانستان وغزة وميانمار والسودان. وكشفت القيود السياسية المفروضة على الوصول والمساعدات حدود العمل الإنساني وأثارت تساؤلات لدى بعض الجهات الفاعلة حول عالمية المبادئ الإنسانية التقليدية.

الشكل 3: عدد العاملين في مجال تقديم المعونة المتضررين بحسب نتيجة الحادث 2012-2025

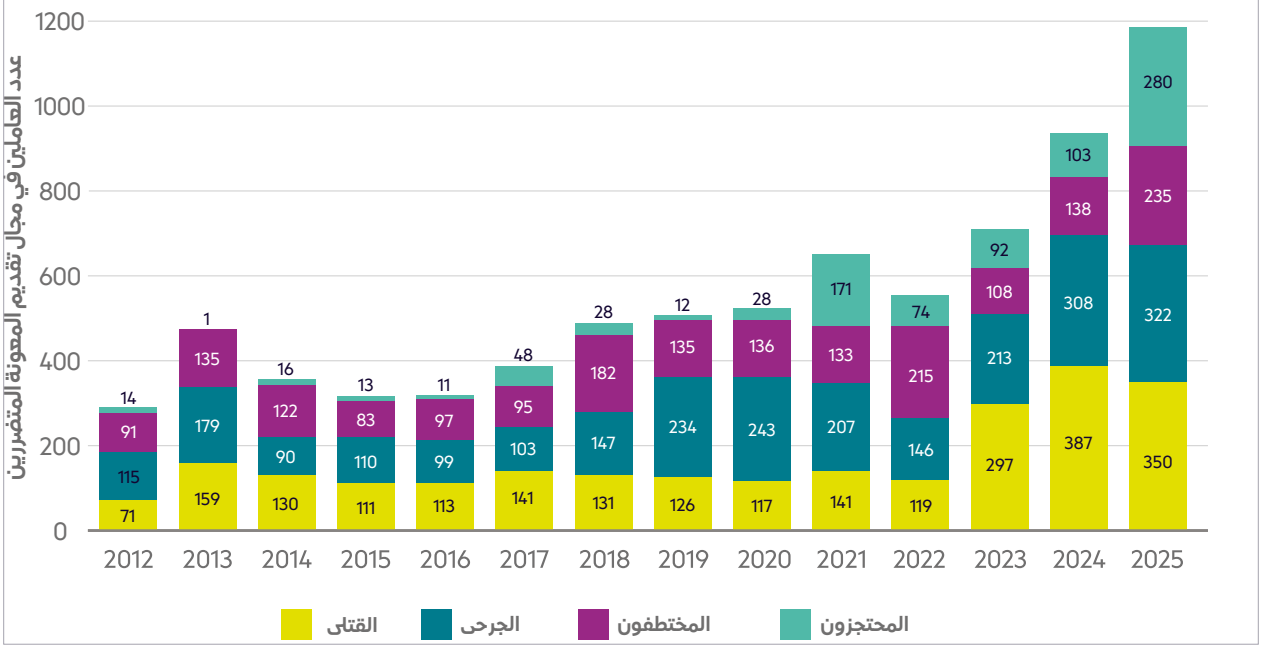

حظيت المبادئ بدعم واسع، ولكن تطبيقها أصبح موضع جدل. أفاد 61% من الممارسين الذين شملتهم المسوحات أن مبادئ الإنسانية والحياد وعدم التحيز والاستقلال تجسد إلى حد كبير ما يعنيه لهم العمل الإنساني القائم على المبادئ. لا تزال اللجنة الدولية للصليب الأحمر والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر يعتبران مبدأيّ الحياد والاستقلال ضروريين لضمان الوصول وسلامة الموظفين. ولكن في الصراعات شديدة التسييس، شككت بعض الجهات الفاعلة الأخرى في إمكانية الحياد أو جدواه في مواجهة العدوان أو الفظائع، ودعا البعض إلى التركيز بشكل أكبر على التضامن والعدالة. وقد أثار هذا تساؤلات حول كيفية تعايش التفسيرات المختلفة للقيم الإنسانية على أرض الواقع.

وكانت هذه التوترات حادة بصفة خاصة للجهات الفاعلة والمجتمعات المحلية؛ فقد شكك العاملون في المجال الإنساني في غزة وميانمار وأوكرانيا في جدوى التزام الحياد تجاه المعتدين أو مرتكبي الفظائع. كما فهم الأشخاص المتضررون من الأزمات عدم التحيز في بعض الأحيان بشكل مختلف، حيث يتعارض الاستهداف الفردي مع ممارسات المشاركة الجماعية والفهم المحلي للضعف والهشاشة. وفي غزة وميانمار، طالب الناس المنظمات الإنسانية ببذل المزيد من الجهود لمقاومة القوى السياسية التي تسبب ضرراً طويل الأمد.

أفاد 61% من الممارسين الذين شملتهم الدراسة الاستقصائية أن المبادئ الإنسانية الأربعة تجسد إلى حد كبير ما يعنيه لهم العمل الإنساني القائم على المبادئ.

لكن تطبيقها كان محل نزاع ومقيداً:

- لا يزال الحياد والاستقلالية مهمين لبعض المنظمات من أجل الوصول وسلامة الموظفين
- أرادت بعض الجهات الفاعلة المحلية والأشخاص المتضررين من الأزمات تركيزاً أكبر على التضامن والعدالة
- قيّدت السلطات الوصول والعمل الإنساني
- في بعض الأماكن، قيّدت شروط الجهات المانحة القرارات المحايدة
- تقلّص الحيز المدني في العديد من البيئات التشغيلية

غالباً ما تطلّب الحفاظ على الوصول تقديم تنازلات مع إغلاق الحيز المدني. عملت المنظمات مع الحكومات والسلطات وغيرها من هياكل السلطة في جميع أنحاء إثيوبيا وغزة وميانمار والسودان وسوريا، مع قدرات متفاوتة على مقاومة التدخل السياسي والبيروقراطي؛ فقد أعاق الامتثال للقيود في أفغانستان قدرة العاملين في المجال الإنساني على حماية حقوق النساء والفتيات. وفي السودان، قاومت غرف الاستجابة للطوارئ الضغوط للانضمام إلى هيكل تديره الدولة يمكن أن يقيد الوصول إلى خارج المناطق الخاضعة لسيطرة القوات المسلحة السودانية، في حين انتقدت بعض الجهات فاعلة محلية أخرى المنظمات الدولية بسبب طريقة عملها التي رأت أنها تنحاز بشكل وثيق للغاية مع هذه القوات.

جاء الضغط السياسي من الحكومات التي تمول العمل الإنساني. أدت تخفيضات التمويل والقيود المفروضة على الجهات التي يمكن للمنظمات دعمها أو العمل معها إلى سحب المساعدات نحو أولويات الجهات المانحة وإبعادها عن الاحتياجات. لذلك كان على العاملين في المجال الإنساني التعامل مع الضغوط السياسية التي تمارسها السلطات التي تتحكم في الوصول بالإضافة إلى ضغوط الجهات المانحة التي تتحكم في الموارد.

تكيف العاملون في المجال الإنساني في الخطوط الأمامية والمجتمعات المحلية للحفاظ على الوصول والحماية، ولكن كانت هناك حدود لقدرتهم على التصرف. وزّعت المنظمات المساعدات على دفعات أصغر، واستعانت بالبائعين المحليين واستخدمت النقد حيثما كانت القوافل غير آمنة، واتبعت نهج «عدم الظهور» في ميانمار وفلسطين وأوكرانيا. قاوم البعض متطلبات إظهار الجهات المانحة لشعاراتها عندما زاد ظهور الشعارات من المخاطر الأمنية. ووجدت المجتمعات المحلية طرقاً إضافية لحماية نفسها، بدءاً من حفر المخابئ بالقرب من المدارس للتخفيف من مخاطر الغارات الجوية في ميانمار، ووصولاً إلى تشكيل شبكات حماية مجتمعية في مخيمات النزوح في السودان. وجعلت تخفيضات التمويل الاعتماد على الهياكل المستدامة والمحلية والتعاون مع الجهات الفاعلة في مجال السلام أكثر أهمية للحفاظ على استجابة الحماية حيث فقدت الجهات الفاعلة الدولية إمكانية الوصول. ومع ذلك، فقد حدّ الحصار والصراع، وتضاؤل الموارد أيضاً، مما يمكن لهذه الهياكل المجتمعية أن تحققه.

لم يستطع التكيف التشغيلي التغلب على العقبات السياسية؛ فقد سعت المنظمات إلى ضمان الوصول إلى القانون الدولي الإنساني واحترامه من خلال الدبلوماسية الإنسانية، ولكن الأدلة على ما يُجدي نفعاً ظلت محدودة، وأفاد الممارسون بعدم كفاية الدعم السياسي للقادة الإنسانيين الذين يواجهون الانتهاكات. كانت الأحكام القانونية الدولية تعتمد على الدول في إنفاذها. وعزز قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 2730 الالتزامات الدولية بحماية العاملين في المجال الإنساني والبنية التحتية، ولكن انتهاكات القانون الدولي الإنساني وتخفيضات التمويل لا تزال تهدد البنية التحتية للأمن الجماعي والتقدم المحرز في حماية الموظفين والمتطوعين المحليين.

واجهت الحماية الفجوة ذاتها بين الالتزام والتنفيذ؛ فقد حظيت «مركزية الحماية» بالاهتمام قبل تخفيضات عام 2025، ولكن التنفيذ ظل غير متساوٍ ويعتمد على القيادة والموارد والمساءلة. ثم أدت التخفيضات إلى تقليص الدعم النفسي الاجتماعي، وإدارة حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي، والمساحات الصديقة للأطفال، وبرامج الحماية الأخرى في الأزمات الكبرى. وأظهرت الجهود المبذولة لدمج الحماية في الصحة والأمن الغذائي وسبل العيش تقدماً، ولكنها لا تزال في مراحلها المبكرة.

ظلت المبادئ الإنسانية مهمة، ولكن السياسة حدّت من تطبيقها العملي. كان الحياد والاستقلال مهمين للوصول وسلامة الموظفين، ولكنهما أصبحا موضع جدل عندما طالبت الجهات الفاعلة المحلية والأشخاص المتضررون من الأزمة بتضامن أقوى مع من يواجهون العنف والقمع. تكيفت الجهات الفاعلة في الخطوط الأمامية لمواصلة العمل، ولكن هذه التدابير لم تكن بديلاً عن الوصول أو احترام القانون

الدولي الإنساني أو المساءلة السياسية.

انظر الفصل الثالث من تقرير «حالة منظومة العمل الإنساني: الحماية والمبادئ في ظل مشهد جيوسياسي متغير» للاطلاع على مزيد من المعلومات والأدلة الأساسية.

العمل المحلي، وعدم تكافؤ السلطة

لطالما استثمرت منظومة العمل الإنساني في التوطين والمساءلة، ولكنها ظلت غير راغبة في معالجة أوجه عدم المساواة الهيكلية في السلطة. ولم تكن هناك أدلة قوية تذكر حول التكاليف والفوائد والأثر الإجمالي للنهج، ولكن كانت هناك أدلة متسقة حول مسائل أعمق تتعلق بالحوافز والسلوك المؤسسي والسيطرة على الموارد والقرارات. وامتد الإحباط، بل وحتى الغضب المتزايد بين الجهات الفاعلة المحلية، إلى ما هو أبعد من التنفيذ البطيء ليشمل الهياكل الاستعمارية وديناميات السلطة الراسخة.

شكّلت الجهات الفاعلة المحلية جزءاً كبيراً من منظومة العمل الإنساني، ولكنها سيطرت على موارد ضئيلة ولم يكن لديها سوى سلطة رسمية محدودة. وبحلول عام 2024، كان 94% من العاملين في المجال الإنساني من مواطني البلدان التي يعملون فيها، وشكّلت المنظمات غير الحكومية المحلية/الوطنية والمنظمات المجتمعية 81% من المنظمات. ومع ذلك، لم تحصل الجهات الفاعلة المحلية والوطنية سوى على 4.3% من التمويل الإنساني المباشر في عام 2025 و8.7% عند احتساب التمويل

الشكل 4: عدد العاملين في مجال الإغاثة المتضررين حسب نتيجة الحادث 2012-2025

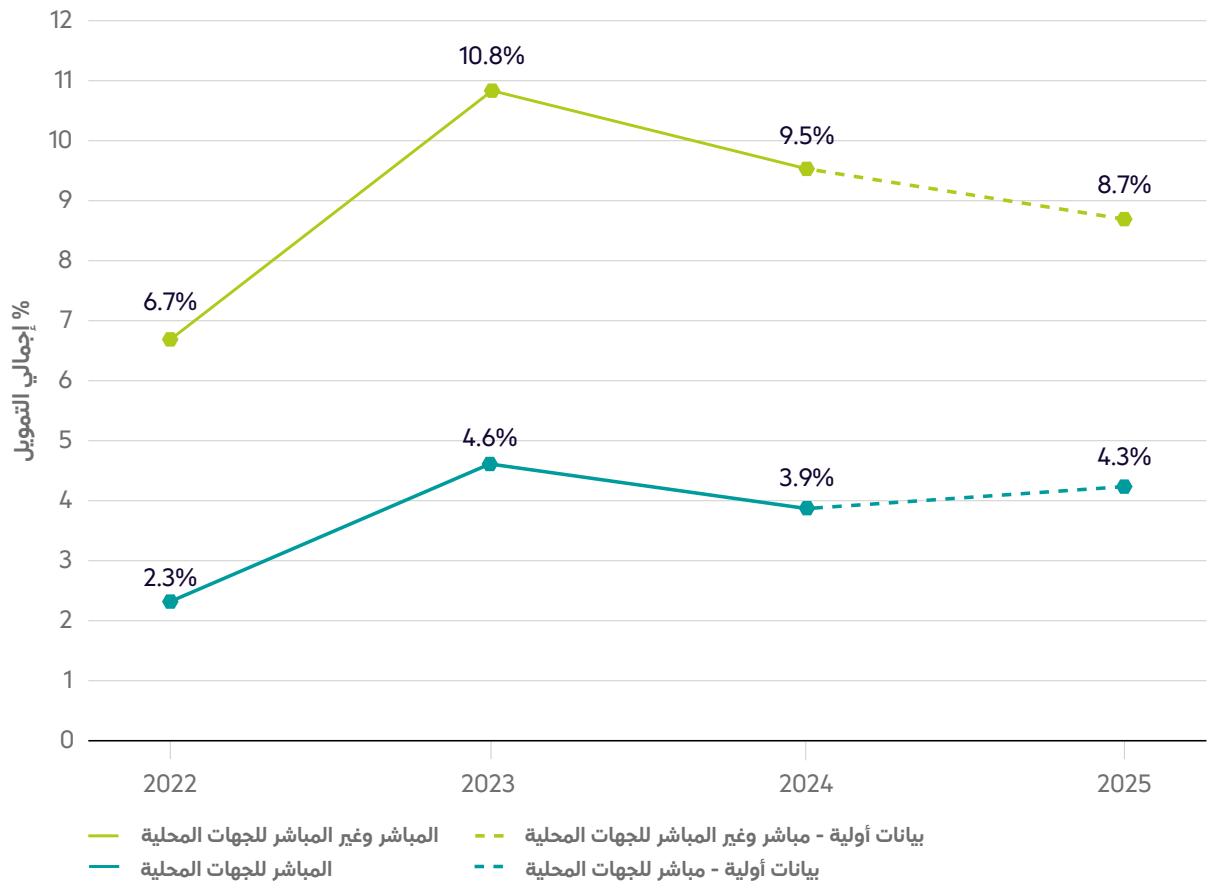

غير المباشر، ولم تشكّل المنظمات غير الحكومية الوطنية سوى 11% فقط من فرق العمل الإنساني القُطرية، في حين شكّلت وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية والجهات المانحة 79% منها. وكانت المنظمات المحلية والمتطوعون هم أول المستجيبين في جميع سياقات التقارير القُطرية المتعلقة بحالة منظومة العمل الإنساني، مما يكشف عن عدم المساواة بين دورهم التشغيلي وتأثيرهم.

امتدت أوجه عدم المساواة لتشمل ظروف العمل والأجور. لم يعمل سوى 20% من العاملين في الخطوط الأمامية بعقود دائمة، وعمل 19% منهم دون عقود رسمية مقارنةً بموظفي المنظمات غير الحكومية الدولية الذين عمل 94% منهم بعقود رسمية. وفي أوكرانيا، تقاضى موظفو الأمم المتحدة الدوليون رواتب تزيد بمقدار 17 ضعف عن رواتب موظفي المنظمات غير الحكومية الوطنية/المحلية، وبمقدار خمسة أضعاف عن رواتب موظفي الأمم المتحدة الوطنيين.

بعد عقد من الزمن على «الصفقة الكبرى»، فشل التوطين في تحقيق إمكاناته التحويلية. وتجاوز الخطاب العمل الفعلي والتغيير المؤسسي. قدمت الجهات الفاعلة المحلية في غزة وميانمار والسودان وأوكرانيا البيانات والمعرفة بالسياق، في حين احتفظت المنظمات الدولية بالسيطرة على التحليل والقرارات. وفي غزة، استُخدِمت معرفة الجهات الفاعلة المحلية «للحصول على البيانات، وليس لاتخاذ القرارات».

تنوعت نماذج التمويل، ولكن النوع ذاته من الجهات الفاعلة سيطر على الموارد والقرارات؛ فقد وجّهت صناديق التمويل الجماعي القُطرية المشتركة 46% من التمويل إلى المنظمات الوطنية المحلية في عام 2025، وزادت النسبة إلى 55% بما في ذلك المنح الفرعية، في حين أن 20 من أصل 90 صندوقاً إنسانياً للتمويل الجماعي تتبعها المجلس الدولي للوكالات التطوعية (ICVA) كانت بقيادة محلية. وقدّرت النمذجة أن الوسطاء المحليين يمكنهم تنفيذ البرامج بكفاءة من حيث التكلفة بنسبة 32% أكثر من الوسطاء الدوليين. وفي الوقت نفسه، ازداد الاهتمام بصناديق التمويل الجماعي التي تقودها جهات محلية، ولكن توسع الصناديق التي تديرها المنظمات غير الحكومية الدولية و«تقودها جهات محلية» أثار تساؤلات حول من يحكمها ومن يحدد الأولويات. وفي غضون ذلك، أفادت الجهات الفاعلة المحلية بأن مشاركتها في الإصلاحات الرئيسية، بما في ذلك إعادة هيكلة العمل الإنساني ومبادرة الأمم المتحدة 80، قليلة. وكانت الأدلة في صالح أن يكون هناك نظام تمويل أكثر تنوعاً بدلاً من الاعتماد على نموذج واحد لصناديق التمويل الجماعي.

الجهات الفاعلة المحلية: محورية في التنفيذ، وهامشية في التمويل وصنع القرار

كان **94%** من العاملين في المجال الإنساني من مواطني البلدان التي عملوا فيها

كان **81%** من المنظمات الإنسانية المتبعة منظمات غير حكومية محلية/وطنية أو منظمات مجتمعية

أكثر فعالية من حيث التكلفة بنسبة **32%** من الوسطاء الدوليين وفقاً للبيانات النمذجية

ذهب **4.3%** من التمويل الإنساني مباشرةً إلى المنظمات الوطنية المحلية

شكّلت المنظمات غير الحكومية الوطنية **11%** من الفرق القُطرية الإنسانية

يتقاضى موظفو الأمم المتحدة الدوليون في أوكرانيا أجوراً تزيد بمقدار **17** ضعف عن أجور موظفي المنظمات غير الحكومية الوطنية/المحلية في أوكرانيا

شكّلت المساعدة المتبادلة ودعم الاستجابة التي تقودها المجتمعات المحلية تحدياً للمفاهيم التقليدية حول مكانة القدرات الإنسانية، ولكن كانت هناك تحذيرات من الاستحواذ عليها أو إدماجها في الهياكل الإنسانية الرسمية. وقد أدت غرف الاستجابة للطوارئ في السودان إلى زيادة الاهتمام بدعم الاستجابة التي تقودها المجتمعات المحلية، ووُثِّقت شبكات المساعدة المتبادلة في هايتي وتركيا وأوكرانيا وأماكن أخرى، أما في إثيوبيا، عملت منظمة «Citizen to Citizen» مع أكثر من 360 مجموعة للمساعدة المتبادلة وموّلت أكثر من 500 مبادرة بقيادة المجتمع المحلي. ولكن الدعم الدولي الأكبر كان ينطوي على مخاطر البيروقراطية والسيطرة التي كانت هذه الشبكات غير الرسمية تعمل خارجها إلى حد كبير.

حقق الاستثمار في القدرات المحلية القائمة فوائد عملية، ولكن الموارد المستدامة كانت مفقودة. غالباً ما حافظ العاملون الصحيون المجتمعيون على الخدمات الأساسية خلال الصراعات والنزوح الممتدين، ولكن الاستنزاف، ومحدودية نطاقات الممارسة، والاعتماد على سلاسل التوريد ومسارات

الإحالة قيّد تقديم الخدمات. ويمكن أن يؤدي التوطين إلى تحسين الوصول والاستمرارية والكفاءة، ولكن فقط مع الاستثمار؛ فنقل المسؤوليات دون موارد ليس كافياً.

كشفت الجهات الفاعلة المحلية عن حدود النُهُج الدولية إزاء النهج الترابطي بين العمل الإنساني والتنمية والسلام. وكان الكثيرون يفهمون النهج الترابطي ليس كعملية تنسيق رسمية بقدر ما هو العمل المتكامل الذي يقومون به بالفعل في مجالات الاستجابة الإنسانية وسبل العيش والحد من مخاطر الكوارث والتعافي. وقيّم 28% فقط من الممارسين التقدم بشكل إيجابي، وهي نسبة لم تتغير تقريباً عن عام 2022، ولكن التصورات اختلفت بشكل حاد: قيّمه 49% من موظفي المنظمات غير الحكومية المحلية/الوطنية بشكل إيجابي، في حين بلغت هذه النسبة 21% بين موظفي المنظمات غير الحكومية الدولية و10% بين موظفي الأمم المتحدة.

أظهرت المساءلة عدم التوازن ذاته؛ فقد تحسن التواصل مع الأشخاص المتضررين ولكن لم يتحسن التأثير. وأفاد المتضررون من الأزمات بتحسن التواصل وتلقي معاملة كريمة من مقدمي المساعدات. وكان للتواصل الجيد أهمية كبيرة لأن من أفادوا بوجوده كانوا أكثر ميلاً بمقدار 5.6 ضعف إلى قول إنهم تلقوا معاملة كريمة. ومع ذلك، كان 38% فقط من شركاء مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية راضين عن مشاركة المجتمع المحلي في تخطيط الاستجابة وصنع القرار، حيث أفادت التقارير أنه لا توجد عملية منهجية معمول بها للاستعانة بآراء المجتمع المحلي في صياغة الإستراتيجيات أو خطط العمل. وحددت المجتمعات المحلية أولويات واضحة عند سؤالها عنها، بدءاً من إعادة بناء المرافق الصحية والتعليمية في أوكرانيا ووصولاً إلى الدعم الزراعي في بوركينا فاسو، ولكن جمع آرائها لم يعنِ أن تلك الآراء غيرت القرارات.

أظهرت آليات التغذية الراجعة والصون وجود فجوة بين الأنظمة والمساءلة؛ ففي عام 2024، لم تكن سوى 19% من الأسر تعرف كيفية تقديم شكوى أو اقتراح. ومن بين الذين قدموا شكوى، لم يتلق سوى 43% رداً، وفي الصومال، لم يتلق 65% أي رد. تحسّنت تقييمات الممارسين للجهود المبذولة لمنع الاستغلال والاعتداء الجنسيين ومعالجتهما بالتزامن مع زيادة الاستثمار في الأنظمة والقدرات، ولكن نقص الإبلاغ، وعدم إمكانية الوصول إلى قنوات الإبلاغ، ومحدودية العواقب التي يواجهها الجناة أعاقت التقدم.

جددت عملية إعادة هيكلة العمل الإنساني الالتزامات بنظام يقوده السكان المحليون ويركز على الناس دون التوصل إلى حل لكيفية تحقيق المساواة في السلطة على أرض الواقع. أصبح النظام أكثر كفاءة في تحديد الجهات الفاعلة المحلية والاستماع إلى الأشخاص المتضررين من الأزمات منه في مشاركة الموارد والقرارات والسلطة المؤسسية معهم. ولا يعتمد التقدم على مجموعة أخرى من أطر العمل بقدر ما يعتمد على ما إذا كانت المنظمات الدولية ستفي بالتزاماتها التي قطعتها على نفسها بالفعل.

انظر الفصل الرابع من تقرير «حالة منظومة العمل الإنساني: اختلال موازين القوى وتحسين المساءلة» للاطلاع على مزيد من المعلومات والأدلة الأساسية.

ما نوع منظومة العمل الإنساني التي ستنشأ؟

في عام 2025، شكّلت الأزمات الممتدة 95% من التمويل الإنساني للنداءات المشتركة بين الوكالات، كما كانت العديد من البلدان التي تعاني من الصراعات معرضة لتغير المناخ. ومع ذلك، ظل النظام يعتمد على التمويل قصير الأجل، ولم يتمكن تمويل التنمية والمناخ من سد الفجوات المتزايدة.

يُظهر عقدان من الإصلاحات أن منظومة العمل الإنساني قادرة على إجراء تعديلات تشغيلية، ولكنها بطيئة في تغيير السلطة والموارد المؤسسية. وتوثق الإصدارات الستة من تقرير «حالة منظومة العمل الإنساني» أكثر من 150 إصلاحاً ومبادرة وابتكاراً. ترسّخ نظام المجموعات وصناديق التمويل الجماعي وتحسن تحليل الاحتياجات، وتحولت المساعدات النقدية والعمل الاستباقي والأدوات الرقمية نحو الممارسات السائدة لتصبح جزءاً منها. ومع ذلك، كان التقدم بطيئاً فيما يتعلق بالتوطين والمساءلة والنهج الترابطي بين العمل الإنساني والتنمية والسلام؛ فقد اقتضى التغيير أن تتخلى المنظمات عن التمويل أو السلطة أو السيطرة. ويتطلب الأمر توفير الحوافز وإحداث تغيير في السلوك.

تواجه إعادة هيكلة العمل الإنساني الآن هذه التحديات نفسها وسط انكماش أكثر حدة. وتحركت عملية إعادة الهيكلة بسرعة لتقليل المجموعات وتشديد معايير تحديد الأولويات وتوسيع نطاق صناديق التمويل الجماعي، ولكن هذه التغييرات وحدها لن تعيد توزيع السلطة أو الموارد. والاختبار الحقيقي هو ما إذا كانت إعادة الهيكلة ستنتج مجرد نسخة أصغر من النظام الحالي أم أنها ستغير من يتحكم في الموارد والقرارات، وطبيعة علاقة المنظمات الدولية بالأنظمة الوطنية والمجتمعية، وما إذا كان التمويل الشحيح سيُوجّه نحو الممارسات المثبت نجاحها بالأدلة.

تشير النتائج المستخلصة من تقرير «حالة منظومة العمل الإنساني لعام 2026» إلى العديد من التحولات الجارية بالفعل التي ستشكل تلك الخيارات والمنظومة التي ستنشأ.

- **بدأت منظومة العمل الإنساني تتقلص ويضيق نطاقها، مما يزيد من أهمية أشكال الدعم الأخرى.** تقلل تخفيضات التمويل، والتحديد المفرط للأولويات، والانكماش التنظيمي من نطاق الوصول والصلاحيات، مما يضيق نطاق من يتلقون المساعدة والاحتياجات التي يتم تلبيتها. وفي الوقت نفسه، واصلت المنظمات الإنسانية تقديم الخدمات الأساسية على مدى سنوات من الأزمات باستخدام تمويل مصمم لحالات الطوارئ المؤقتة. لذلك يجب النظر في التمويل الإنساني جنباً إلى جنب مع التمويل الإنمائي والمناخي وتمويل السلام والتمويل العام المحلي.

- **حدود العمل الإنساني سياسية ومالية أيضاً، وليست فنية فحسب.** ويعتمد الأداء التشغيلي بشكل متزايد على عوامل خارجة عن سيطرة المنظمات الإنسانية. وعندما توفر التمويل الكافي وتوفرت إمكانية الوصول، كما هو الحال في الصومال وأفغانستان، أنقذت المساعدات الأرواح وساعدت في تجنب الكارثة. وفي الوقت نفسه، أدت العقبات السياسية والصراعات وانتهاكات القانون الدولي الإنساني في السودان وغزة إلى الحد مما يمكن حتى للعمليات الإنسانية الكفؤة تحقيقه. ولا يمكن لزيادة الكفاءة والتحسين الفني أن يعوّضا عن عدم كفاية التمويل، أو عرقلة الوصول، أو فشل الدول في الالتزام بالقانون الدولي الإنساني.

- **تتجاوز حدود الاستجابة الإنسانية النظام الرسمي بكثير.** تشكّل الحكومات والمنظمات المحلية وشبكات المساعدة المتبادلة والمجتمعات المحلية وتمويل المغتربين والحماية الاجتماعية والجهات الفاعلة في مجالي التنمية والمناخ جميعها سبل نجاة الناس من الأزمات. ومع ذلك، لا تزال الهياكل الإنسانية الدولية منظمة حول حدود مؤسسية وتمويلية نادراً ما تشبه هذه المنظومات الأوسع. ولا يقتصر التوطين على نقل التمويل إلى المنظمات غير الحكومية المحلية فحسب، بل يثير تساؤلاً أكبر حول دور المنظمات الدولية ضمن أنظمة الاستجابة القائمة.

- **أصبح النظام يدرك جيداً ما يُجدي نفعاً، ولكن استثماراته لا تجسد هذه المعرفة؛** فقد أصبحت الأدلة على أهمية المساعدات النقدية، والعمل الاستباقي، والتأهب، والتمويل المرن، والاستجابة النابعة من المجتمع المحلي أقوى اليوم، ومع ذلك لا تزال هذه النُهُج مقيدة أو تعاني من نقص التمويل. وفي الوقت نفسه، تؤدي تخفيضات التمويل إلى تآكل بعض البنى التحتية الخاصة البيانات والتقييم والتعلم اللازمة لتحديد ما يُجدي نفعاً. وقد وصلت المساعدات النقدية والعمل الاستباقي إلى نطاق واسع من خلال سنوات من التجريب، وتوليد الأدلة، والشبكات المتخصصة، واستثمارات الجهات المانحة، في حين عززت البنية التحتية التحليلية المشتركة تحليل الاحتياجات والإنذار المبكر. وسيجعل فقدان الأنظمة التي تولد الأدلة وتنشرها من الصعب تحديد ما يُجدي نفعاً، وذلك تحديداً في وقت تجعل فيه الموارد الشحيحة تلك الخيارات أكثر أهمية.

تتطلب هذه التحولات اتخاذ قرارات بشأن ما تفعله منظومة العمل الإنساني، وكيف تعمل مع الآخرين، وما يجب أن تحافظ عليه عند تقلّصها. وتشير الأدلة إلى أربع أولويات.

الاعتبار الأول: العمل كجزء من منظومات دعم أوسع

سيتعين على أي منظومة دولية أصغر البدء بالقدرات والهياكل التي تدعم الناس بالفعل خلال الأزمات، ثم تحديد أين يمكنها سد الفجوات بشكل أكثر فائدة، أو تمكين الآخرين، أو توفير ما هو ناقص بخلاف ذلك. وسيختلف هذا باختلاف السياق؛ فقد تكون الدول جهات قادرة على الاستجابة، أو أطرافاً في الصراع، أو كليهما، في حين أن شبكات المساعدة المتبادلة والمنظمات المحلية غالباً ما تعمل عبر الحدود الإنسانية والإنمائية والتعافي التي تحافظ عليها المؤسسات الدولية. وينبغي أن يؤدي تعزيز المشاركة إلى تقوية هذه الأنظمة بدلاً من إضفاء الطابع الرسمي عليها أو تقييدها. ولا يمكن للمنظمات الإنسانية أن تفترض أن الجهات الفاعلة في مجالات التنمية أو السلام أو المناخ ستملأ الفجوات التي تتركها، لا سيما وأن هذه الأنظمة تواجه تخفيضات وقيوداً سياسية خاصة بها. لذلك، تتطلب التكاملية فهم من هي الجهات التي تقدم الدعم بالفعل، وتلك التي لا تزال مستبعدة، والجهات الفاعلة الإنسانية الدولية التي تتمتع بموقع فريد يمكّنها من المساهمة.

الاعتبار الثاني: إعادة بناء الثقة من خلال العمل

أدت تخفيضات التمويل، وعدم الوفاء بالالتزامات، وانتهاكات القانون الدولي الإنساني، وضعف المساءلة إلى توتر الثقة مع الأشخاص المتضررين من الأزمات، والجهات الفاعلة المحلية، والجهات المانحة، والجمهور. وتتطلب إعادة بناء هذه الثقة التعامل مع إغلاق البرامج بمسؤولية، وتعزيز الضمانات اللازمة لمنع الاستغلال والاعتداء الجنسيين وإساءة استخدام البيانات، والوفاء بالتزامات التوطين، بما في ذلك التحكم الأكثر إنصافاً للتمويل، وإثبات أن التغذية الراجعة تغير القرارات. ويمكن للدبلوماسية الإنسانية أن تدعم الوصول والحماية، ولكن الدول تظل مسؤولة عن دعم القانون الدولي الإنساني ومحاسبة الجناة. كما ستكون هناك حاجة إلى أدلة أقوى على النتائج وفعالية التكلفة لإثبات الأثر الإنساني وسط التحديات السياسية المتزايدة والمعلومات المضللة.

الاعتبار الثالث: استخدام تقلّص التمويل لاتخاذ خيارات هيكلية مدروسة

قد تؤدي أزمة التمويل إلى نسخة أصغر من المنظومة الحالية أو إلى فرض خيارات أكثر جوهرية بشأن ما تفعله المنظومة الدولية وكيف تفعله. وبدلاً من حماية الهياكل القائمة مع تقليص البرامج، يمكن للإصلاح أن يحوّل الموارد نحو نُهُج ذات أدلة أقوى، بما في ذلك المساعدات النقدية، والعمل الاستباقي، والاستجابة النابعة من المجتمع المحلي. وقد يمنح ذلك الأشخاص المتضررين تأثيراً أكبر على القرارات ويقلل الاعتماد على نموذج تمويل وتنفيذ شديد التركيز. وتنويع مصادر التمويل والتنفيذ أمر بالغ الأهمية لتحقيق القدرة على الصمود والتوطين على حد سواء.

الاعتبار الرابع: حماية المكاسب التي تحققت بصعوبة

لا ينبغي أن يعني التقلّص قبول عمل إنساني أقل جودة. وقد أسهم عقدان من الاستثمار في تعزيز المعايير الفنية والأدلة والتقييم والمساءلة والصون، ولكن التخفيضات بدأت بالفعل في إضعاف هذه الوظائف. كما تواجه عمليات التقييم والبنية التحتية للبيانات المشتركة صعوبات أيضاً. ويصبح الحفاظ على القدرة على التعلم، وتوقع الأزمات، وتقييم النتائج أكثر أهمية، وليس أقل أهمية، عندما تكون

الموارد شحيحة. ويشمل ذلك منح المعرفة المحلية أهمية أكبر في التعلم على مستوى المنظومة وحماية المكاسب التي تحققت في مجالات الكرامة، والحماية من الاستغلال والاعتداء الجنسيين، وحماية البيانات. وخفض التكاليف بالتخلي عن الضمانات أو الأدلة أو الجودة سيؤدي إلى منظومة أصغر وأقل فعالية.

انظر الفصل الخامس من تقرير «حالة منظومة العمل الإنساني: التعلم والتكيف مع التغيير» وتقرير «حالة منظومة العمل الإنساني: الخاتمة» للاطلاع على مزيد من المعلومات والأدلة الأساسية.

ALNAP هي الشبكة العالمية للنهوض بالتعلم في المجال الإنساني. هدفنا هو أن يستفيد جميع العاملين في المجال الإنساني من الخبرة الجماعية لقطاعنا.

sohs.alnap.org

يستند هذا الملخص إلى تحليلات ونتائج تقرير « حالة منظومة العمل الإنساني لعام 2026 ».

فريق إنتاج الملخص:

- مؤلفة الملخص: **Jessica Alexander**
- إدارة الإتصالات والإنتاج: **Molly Maple**
- الدعم التحريري: **Joanna Fottrell**
- التصميم: **Rory Seaford**

مؤلفو التقرير:

Jennifer Doherty (فصل عن تقرير حالة منظومة العمل الإنساني، الفصل الأول، الفصل الثالث، الخاتمة)
Kholoud Mansour (الفصل الرابع)
Lydia Tanner (الأزمات الإنسانية والتحولات العالمية 2022-2025، الفصل الثاني، الفصل الخامس)

المصادر والملاحظات المتعلقة بالأشكال والرسوم البيانية للبيانات

الشكل 1: المستويات المرتفعة من انعدام الأمن الغذائي الحاد 2018–2025

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، وبرنامج الأغذية العالمي، والشبكة العالمية لمكافحة الأزمات الغذائية. 2026 . التقرير العالمي بشأن الأزمات الغذائية 2026 – تحليل مشترك من أجل قرارات أفضل. روما، منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي. https://doi.org/10.4060/cd9424en

ملاحظات: يوضح الرسم البياني عدد الأشخاص الذين يواجهون مستويات مرتفعة من انعدام الأمن الغذائي الحاد في البلدان/الأقاليم التي تشهد أزمات غذائية والتي تتوفر لديها بيانات. تستوفي المتطلبات الفنية للتقرير العالمي بشأن الأزمات الغذائية، بين عامي 2018 و 2025

الشكل 2: إجمالي المساعدات الإنسانية الدولية 2021–2025

المصدر: ALNAP استناداً إلى لجنة المساعدة الإنمائية DAC التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD، وخدمة التتبع المالي FTS التابعة لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية OECD، والصندوق المركزي للاستجابة لحالات الطوارئ التابع للأمم المتحدة CERF، ومجموعة بياناتنا الفريدة الخاصة بالمساهمات من الجهات المانحة الخاصة.

ملاح ظات: أرقام عام 2025 أولية. وتختلف الإجماليات الخاصة بالأعوام السابقة عن تلك السابقة بسبب تحديث معاملات)GHA(الواردة في تقارير المساعدات الإنسانية العالمية الانكماش والبيانات. والبيانات محسوبة بالأسعار الثابتة لعام 2024 . وترد المنهجية المستخدمة في احتساب إجمالي المساعدات الإنسانية الدولية بالتفصيل في فصل "المنهجية والتعريفات" من تقرير المساعدات الإنسانية العالمية 2026. EU: الاتحاد الأوروبي.

رسم بياني. المساعدات النقدية في إطار الاستجابة الإنسانية، 2022–2025

المصدر: جمعت شبكة CALP بيانات أحجام المساعدات النقدية والقسائم من الشركاء المنفذين، واستُكملت بتقديرات تستند إلى خدمة التتبع المالي FTS التابعة لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية ووحدة مشروعات دورة البرامج الإنسانية HPC.

ملاحظات: أحجام المساعدات النقدية والقسائم تقديرية، وتستند إلى الردود المقدمة على الاستقصاءات، واستُكملت بتقديرات تستند إلى بيانات خدمة التتبع المالي. وبالنسبة لعدد قليل من المنظمات التي دأبت على تقديم بيانات الاستقصاءات على مدى الأعوام الثمانية الماضية ولكنها لم تتمكن من تقديمها في الوقت المحدد هذا العام، استخدم تقدير يستند إلى الحجم الذي أبلغت عنه في عام 2024. ويتجنب الازدواج في احتساب برامج المساعدات النقدية والقسائم المقدمة كمنح فرعية من شريك منفذ إلى آخر حيثما تتوفر بيانات عن ذلك. وقيم التحويلات الخاصة بالتمويل المسجل في خدمة التتبع المالي وفي مشروعات دورة البرامج الإنسانية هي تقديرات تستند إلى متوسط نسبة قيم التحويلات إلى إجمالي تكاليف البرامج لدى المنظمات التي تتوفر بياناتها. ولا تتوفر بيانات لجميع المنظمات المشمولة في جميع الأعوام. والبيانات محسوبة بالأسعار الجارية.

الشكل 3: عدد العاملين في مجال تقديم المعونة المتضررين بحسب نتيجة الحادث 2012-2025

المصدر: قاعدة بيانات أمن العاملين في مجال تقديم المعونة www.aidworkersecurity.org.

ملاحظات: البيانات المتعلقة بحالات الاحتجاز أقل اكتما اً بالنسبة للأعوام الأولى.

الشكل 4: التمويل المباشر وغير المباشر للجهات الفاعلة المحلية، 2012–2025

المصدر: خدمة التتبع المالي FTS التابعة لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، وبنك بيانات شبكة الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر IFRC، وبيانات المنح الممنوحة من المنظمة الدولية للهجرة IOM، ومركز بيانات صناديق التمويل الجماعي CBPF التابع لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، وبوابة الشفافية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، وتعاون المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين UNHCR مع الشركاء الممولين، وبيانات النفقات على المستوى الميداني لبرنامج الأغذية العالمي WFP.

ملاحظات: لا تتوفر بعد بيانات الشركاء الخاصة بالاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر وبرنامج الأغذية العالمي لعام 2025، وبيانات المنظمة الدولية للهجرة لعام 2025 جزئية. والتمويل الذي خصصته وكالات الأمم المتحدة التي تتوفر لديها بيانات عن الشركاء (المنظمة الدولية للهجرة، واليونيسف، وبرنامج الأغذية العالمي، والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين) في كل عام مأخوذ من تقاريرها الخاصة حيثما توفرت. وتستثنى المنح الفرعية في مشروعات صناديق التمويل الجماعي القطرية من حساب النسبة المئوية لأنها تشمل أكثر من وسيط واحد قبل أن يصل التمويل إلى الجهات الفاعلة المحلية والوطنية.

الآراء الواردة في هذا التقرير لا تعكس بالضرورة آراء أعضاء شبكة ALNAP.

الاقتباس المقترح:
ALNAP (2026) The State of the Humanitarian System 2026: In brief London: ALNAP/ODI

هذا العمل مرخّص بموجب رخصة Creative Commons © ALNAP/ODI

Attribution-Non Commercial Licence (CC BY-NC 4.0).978-1-913526-70-2